

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: 920 ألف م² مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال شهر كانون الثاني من عام 2016، بارتفاع نسبته 16.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2016، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 2769 رخصة خلال شهر كانون الثاني من عام 2016، مقارنة مع 2237 رخصة خلال نفس الشهر من عام 2015، بارتفاع نسبته 23.8%.

ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 920 ألف م² خلال شهر كانون الثاني من عام 2016، مقارنة مع 787 ألف م² خلال نفس الشهر من عام 2015، بارتفاع نسبته 16.9%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 حوالي 744 ألف م²، مقارنة مع 690 ألف م² خلال نفس الشهر من عام 2015، بارتفاع نسبته 7.8%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 حوالي 176 ألف م²، مقارنة مع 98 ألف م² خلال نفس الشهر من عام 2015، بارتفاع نسبته 79.6%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 ما نسبته 80.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 19.1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 39.2%، تلاها محافظة إربد بنسبة 29.8%، ومحافظة الزرقاء بنسبة 10.6%، ومحافظة البلقاء بنسبة 5.3%، ومحافظة المفرق وجرش بنسبة 2.9% لكل منهما، ومحافظة الكرك بنسبة 2.4%، ثم محافظتي معان والعقبة بنسبة 2.3% لكل منهما، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 2.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة. أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 55.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال شهر كانون الثاني من عام 2016، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 36.6% وإقليم الجنوب ما نسبته 7.8%.

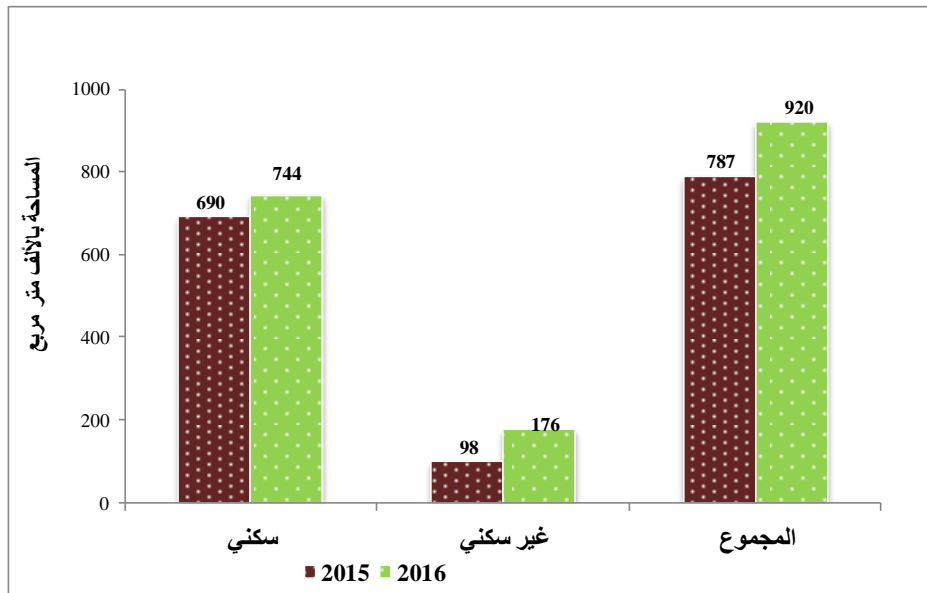
وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال شهر كانون الثاني من عام 2016 ما نسبته 42.4% من إجمالي مساحة الابنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 57.7%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 390 ألف م² خلال شهر كانون

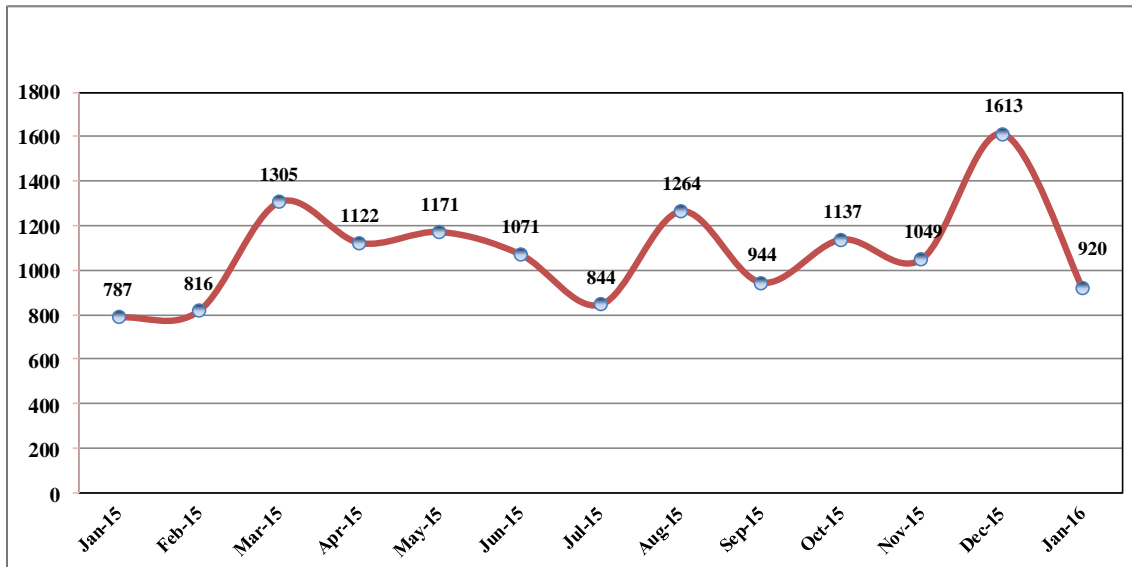
الثاني من عام 2016 مقابل 388 ألف م² خلال نفس الشهر من عام 2015 ، بارتفاع نسبته 0.5%.
 وجدير بالذكر أن مساحة الأبنية المرخصة في المملكة في عام 2015 قد بلغت حوالي 13 مليون متر مربع وبنسبة انخفاض بلغت 13.3% مقارنة مع عام 2014.

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال شهر كانون الثاني لعامي 2015

و2016



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2015 و2016 (بالآلاف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأנסة آمال سماوي/ قسم الإنشاءات: هاتف
(5300700 -1327)